مجلة التراث

J-ALT

2019/ Vol : 09 N° 01

Available online at: http://www.asjp.cerist.dz

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

دور المسؤولية الأجتماعية الأخلاقية في تفعيل حوكمة الشركات

الدكتور محمد دفون، جامعة الطارف

الدكتورة فاطمة دريدي، جامعة بسكرة

مجلة التراث، العدد 30 / أبريل 2019، المجلد الأول

لتوثيق هذا المقال:

محمد دفون، فاطمة دريدي، دور المسؤولية الإجتماعية الأخلاقية في تفعيل حوكمة الشركات، **مجلة التراث**، العدد 30، المجلد الأول، أبريل 2019.

تاريخ الإستقبال: **2019-03-18**

تاريخ التحكيم: 2019-06-03

تاريخ قبول النشر: 2019-04-15

ملخص الدراسة:

أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل لمنظمات الأعمال في كافة البلدان النامية منها والمتقدمة وذلك لتأثيرها المباشر وغير المباشر على أعمال المؤسسة وفاعليتها، وأصبحت من أكبر التحديات التي تواجه المسيرين وبدأت المؤسسات بمطالبة تطبيق الحوكمة من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح،و من ثم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها ،حيث تتصف الحوكمة بعدة مميزات ومن بينها المسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية ولحفاظ على بيئة نظيفة من أجل تحقيق البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، فعلى المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق و فرضت ظروف تنافسية جديدة.

ومن خلال كل هذه الإعتبارات جاءت مداخلتنا هذه لتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المسؤولية الأخلاقية الإجتماعية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي :

– ماهو دور المسؤولية الأجتماعية الأخلاقية في تفعيل حوكمة الشركات؟

Résumé:

Attention, la responsabilité sociale est devenue la principale préoccupation des organisations d'affaires dans tous les pays, développés et en développement, et que leur impact direct

Et entreprise commerciale indirecte et son efficacité, et est devenu l'un des plus grands défis auxquels sont confrontés les gestionnaires et les institutions ont commencé à exiger l'application de la gouvernance d'entreprise Afin d'atteindre la responsabilité envers les parties prenantes, et engagement envers la responsabilité sociale envers leurs communautés, où la gouvernance est caractérisée par plusieurs caractéristiques compris la responsabilité sociale, le travail pour rendre les institutions responsables de la gouvernance pour mener à bien la responsabilité sociale et de maintenir Un environnement propre pour survivre et se développer dans l'environnement économique actuel, pour les institutions d'interagir avec les tendances sociales et environnementales Il a changé les conditions d'activité sur tous les marchés et a imposé de nouvelles conditions de concurrence.

Grâce à toutes ces considérations viennent notre intervention ce pour souligner le rôle joué par la responsabilité sociale et morale dans l'activation de la gouvernance d'entreprise en introduisant la principale question suivante:

- Quel est le rôle de la responsabilité sociale dans l'activation de la gouvernance d'entreprise éthique?

مُقدّمة:

أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل لمنظمات الأعمال في كافة البلدان النامية منها والمتقدمة وذلك لتأثيرها المباشر وغير المباشر على أعمال المؤسسة وفاعليتها، وأصبحت من أكبر التحديات التي تواجه المسيرين، وبدأت المؤسسات مطالبة بتطبيق الحوكمة من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح، ومن ثم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها.

تتصف الحوكمة بعدة مميزات ومن بينها المسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة من أجل تحقيق البقاء و التطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، فعلى المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق و فرضت ظروف تنافسية جديدة. و هذا ما أشار إليه تقرير صدر في أفريل سنة 2002 من طرف " برنامج الأمم المتحدة للبيئة" و " مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستديمة و" معهد الموارد العالمي" تحت عنوان " أسواق الغد: التوجهات العامة و آثارها على الأعمال " والذي ربط بين المؤشرات الاقتصادية، البيئة و الاجتماعية من جهة، و تطور مجمل الأسواق من جهة أخرى، بهدف مساعدة المؤسسات على اكتشاف رهانات المستقبل.

وعليه يهدف هذا المقال للإجابة على تساؤل الإشكالية الرئيسي المتمثل في :

– ماهو دور المسؤولية الإجتماعية الأخلاقية في تفعيل حوكمة الشركات ؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم المقال إلى المحاور التالية :

المحورالأول: مفهوم المسؤولية الإجتماعية ومعوقاتها.

المحورالثاني: حوكمة الشركات وأهميتها.

المحورالثالث: دور المسؤولية الأخلاقية في تفعيل حوكمة الشركات.

المحور الأول : مفهوم المسؤولية الأخلاقية ومعوقاتها

أولا: تعريف المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

-تعريف **بيتر دراكر**: إلتزام المؤسسة إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه(صالح السيجياني:14،2009)

وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح بابا واسعا لدراسة هذا الموضوع بإتجاهات مختلفة ، ويعزز هذا التعريف هو ماجاء به 1985حول المسؤولية الإجتماعية بأنها : holmes

"إلتزام على منظمة الأعمال إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية مثل : محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، خلق فرص العمل، حل مشكلة الإسكان و المواصلات وغيرها".(عمر عزاوي:404،2011)

التعريف الشامل للمسؤولية الإجتماعية حيث عرفتها على أنها:(IS0) ويمكن إعتبار تعريف المؤسسة الدولية للمعايير

"مسؤولية المؤسسة مقارنة مع آثار قراراتها وأنشطتها (منتج أو خدمة) على المجتمع والبيئة ، بواسطة سلوك أخلاقي وشفاف والذي : يتلائم مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع".

*يأخذ في الإعتبار تطلعات الأطراف ذات المصلحة .

*يتطابق مع القانون المطبق والمعايير الدولية للسلوك.

*يدمج في كامل المؤسسة.(حمزة مقيطع : 2011، 25)

كما تعرف أيضا على أنها : مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع ، والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الإقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجياتها.(حكيم بن حسان: 2016)

ثانيا: التحديات التي ساهمت في بروز مفهوم المسؤولية الإجتماعية

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الإجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها :

*العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الإجتماعية ، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية ترفع شعار المسؤولية الإجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان ،وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين ، وبأنها لاتسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية .(فؤاد حسين محمد الحمدي :2003، 35)

*تزايد الضغوط الحكومية والشعبية : من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعاملين.

*التطورات التكنولوجية المتسارعة : أفرزت التطورات التكنولوجية ثورة في مجالات تقنية المواد وديناميكيات التشغيل مما إنعكس على توفير البيئة المناسبة للإهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارة العاملين .

* المنافسة الدولية :إتسعت المنافسة بسبب إتساع السوق وحدودها لتنتقل المنافسة المحلية والإقليمية إلى المنافسة العالمية وأبرز مثال على ذلك الشركات المتعددة الجنسات.(سيد محمد جاد الرب 2010/2009، 11)

*الكوارث والفضائح الأخلاقية : حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المباعة .(بوبكر محمد الحسن: 2014/2013، 07)

ثانيا: أهمية ومزايا المسؤولية الإجتماعية

1-أهمية المسؤولية الإجتماعية بالنسبة للمؤسسة

تحقق المسؤولية الإجتماعية عدة مزايا للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها مايلي:

*تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال بإعتبار أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة إتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة ، من شأن الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة، تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف. (ويلية فريدة: 08،2011)

*تمثل المسؤولية الإجتماعية تجاوبا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع .

*كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والآداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية .

ومن أهم إنعكاسات فوائد المسؤولية الإجتماعية خارج المؤسسات هو جعل عملية إتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع ، تحسين ممارسات إدارة المخاطر ، تعزيز سمعة المؤسسة وزيادة ثقة المواطنين بالمؤسسة.(الزهرة رحماني: 2014، 7-8)

2- بالنسبة للمجتمع:

-الإستقرار الإجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة.

-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع .

-إزدياد الوعي بأهمية الإندماج التام بين المؤسسات مختلف الفئات ذات المصالح .

-الإرتقاء بالتنمية إنطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الإجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالإستقرار السياسي والشعور بالعدالة الإجتماعية .

3-بالنسبة للدولة :

*تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل آداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والأخلاقية الأخرى.

*يؤدي الإلتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحية في تحمل التكاليف الإجتماعية .

*المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الإقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار. (عمر عزاوي، سايح بوزيد :د.ت،411)

ثالثا: مبادىء المسؤولية الإجتماعية الأخلاقية

-الحماية وإعادة الإصلاح البيئي : يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى وإدماج ذلك في العمليات اليومية .

-القيم والأخلاقيات :تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وإنقاذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة .

-المساءلة والمحاسبة : يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطريق وفترات زمنية لاصحاب الشأن لإتخاذ القرارات.

-تقوية وتعزيز السلطات : العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

-الآداء المالي والنتائج : تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما يحافظ في ذات الوقت على الممتلكات و الأصول إستدامة هذه العائدات وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على النمو على المدى الطويل .

-مواصفات موقع العمل : أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل بما يستوجب إحترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة العمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

–العلاقات التعاونية :أن تتسم المؤسسة بالعدالة و الأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الإجتماعية لهؤلاء الشركاء.(عريوة معاذ: 2012/2011، 55)

–المنتجات ذات الجودة والخدمات : تحدد المؤسسة وتستجيب لإحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة للخدمات بما في ذلك الإلتزام الشديد برضاء وسلامة الزبائن .

–الإرتباط المجتمعي : تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة وإحتياجات هذا المجتمع تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنا في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال .(ميسون عبد القادر: 2009،114)

رابعا: أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة

حيال الإلتزام المشار إليه في تعاريف المسؤولية الإجتماعية في الفرع الأول من هذا المطلب فإن على المؤسسات القيام بأداء ثلاث أشكال من المسؤولية هي كالآتي :

1–البعد الإقتصادي : يستند إلى مبادىء المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الإجتماعية التي يجب أن تؤخذ في إطار إحترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والإستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لايلحق ضرر بالمجتمع والبيئة وإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقولة ونوعيات جيدة ، وفي إطار هذه المسؤولية تحقق المؤسسة الفوائد و الأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال و العاملين وغيرهم.(طاهر محسن الغالبي، صالح الغامري: 2005، 51)

2–البعد الإجتماعي : لابد للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويعد النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به المؤسسة حاسما حيث أن لإعتبار سلوكها الإجتماعي تأثير يتجاوز حدود المؤسسة نفسها.

3–البعد البيئي: لابد للمؤسسة أن تراعي الآثار البئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الإنبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد و الأجيال القادمة بهذه الموارد ، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها ، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها ، كما وعليها إستخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز ،لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي ،ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها أن تكون شاملة ،مثبتة وموثقة ومعمول بها.

(عبد الرزاق مولاي لخضر،حسين الشيني: 2011، 459)

خامسا :معوقات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

هناك أسباب عديدة تعوق انتشار تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، من بينها:

– عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة: فمن الملاحظ من خلال الدراسات المهتمة بهذا الموضوع أن عدد المؤسسات المتبنية لهذا الاتجاه قلة مقارنة بعدد المؤسسات الناشطة.

– غياب التنظيم لجهود معظم المؤسسات: فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى تكون فعالة فإنها بحاجة إلى أن تأخذ شكلا تنظيميا مهيكلا، مبني على خطة و له أهداف محددة.

– غياب ثقافة العطاء للتنمية: حيث أن معظم جهود المؤسسات تنحصر في أعمال غير تنموية مرتبطة بإطعام الفقراء، توفير الملابس و غيرها...، دون التوجه نحو مشاريع تنموية تغير جذريا المستوى المعيشي للفقراء.

– قلة الخبرة: و خاصة قلة المعارف و القدرة العلمية على وضع المعايير لقياس المجهودات، كما انه يوجد حتى الآن خلط بين المسؤولية الاجتماعية و الأعمال الخيرية نتيجة قلة الخبرة. (marie.j :2009,12)

المحور الثاني: حوكمة الشركات وأهميتها

أولا :تعريف حوكمة الشركات

التعريف الأول :

هي مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الإنضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف تحقيق الجودة وتمييز الآداء عن طريق تفعيل التصرفات إدارة الوحدة الإقتصادية فيما يتعلق بإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة لديها لما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة.(عبد الوهاب نصر علي: 2007، 17)

التعريف الثاني:

بأنها النظام التي تتسم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[17].Ifc تعرفها مؤسسة التمويل الدولي

التعريف الثالث :

مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية حملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات ، العمال ن الدائنين ، المواطنين) من ناحية أخرى.(محمد مصطفى سليمان: 2006، 12-13)

التعريف الرابع :

كما تعرف بأنها فن ممارسة الرشادة والعقلانية ، وتعظيم الثقة ،وتنمية عوامل الآمان نوتفصيل توظيف الموارد ،وزيادة تنمية القيمة المضافة ، وفي الوقت ذاته تحقيق حكمة ورصانة السلوك والتصرفات الإدارية ،وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري ،والرعونة الإدارية .(محسن أحمد خضيري: 56،2005)

ثانيا: عوامل ظهور حوكمة الشركات

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات نوجزها في النقاط التالية (هواري معراج ،جديدي آدم: 04،2012).

*تقويم آداء الإدارة العليا بالمؤسسات وتعزيز المساءلة.

*توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشأة لما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهميها.

*مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة للآداء المؤسسات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العامة.

*مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح آداء المؤسسة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل .

*ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين لما يضمن حقهم المتكافىء في ممارسة الرقابة على آداء المؤسسة

*تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والإجتماعية السائدة.

*توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب السلطة وتحمل المسؤولية.

*أزمة الأسواق المالية في آسيا 1997والتي أدت إلى إنهيار العديد من الأسواق المالية والعديد من الدول مثل ماليزيا، أندونيسيا وغيرها من الدول والتي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للمؤسسات والتشريعات التي تنظم العمال والعلاقات بين المؤسسات والحكومة.(بن ثابت جلال ،عبدي نعيمة: 2010، 05)

وتعتبر العناصر الآتية من دوافع ظهور حوكمة الشركات كمصطلح وكنظام للإدارة. (عبد سعد المطبري:2004، 107-108)

-الفصل بين الملكية و الإدارة والرقابة .

-زيادة وعي مسؤولي الإدارة وأصحاب المصالح بالإجراءات الحاكمة .

-إيجاد الهيكل الذي يحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.

-المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الإستقرار المالي. (محسن أحمد الخضيري :د.ت، 13-14)

ومن العوامل التي جعلت الحاجة إلى حوكمة الشركات ملحة وضرورية نجد :

*إهتزاز الثقة في الأسواق،حيث عانت معظم الأسواق من عمليات إهتزاز الثقة وفقدت معها آلاف المستثمرين وملايين العاملين وتضاعفت الخسائر مع الإنهيارات المالية .

*الشعور بالإنخداع والقهر ،وظهور إحساس غامض بمواجهة مؤامرة من طرف عدو ليس له قيم سوى النهب و السرقة والإستيلاء على حقوق الغير و التلاعب بأموال المساهمين في الشركات .

*الإنسحاب من سوق الإستثمار ، سواء المحلي أو العالمي الذي حدثت فيه الفضيحة وعدم الرغبة ولا القدرة على العودة إليه مهما كانت المكاسب مغرية. (thierry wideman :2003,103)

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات

يمكن بلورة حوكمة الشركات بما يأتي :

*تعد منظومة إيكولوجية تنشر تأثيرها المتبادل على العديد من المجالات الإقتصادية ، الإجتماعية ،السياسية ، القانونية الإدارية .

-فمن الناحية الإقتصادية : تعمل الحوكمة على تعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتحقيق إستقرار أسواق المال.

-أما من الناحية الإجتماعية :فتأتي من كون الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة ، إذ أن آدائها يمكن أن يؤثر في الوظائف والدخول ومستويات المعيشة، ومن ثم يجب أن تسأل الشركات عن إلتزاماتها في الإطار الأشمل لرفاهية المجتمع وتقدمه.

ويبرز تأثير الحوكمة السياسي : من خلال معاونة الإدارة الحكومية في تحقيق طموحات المواطنين في الإستجابة لمتطلباتهم وحاجاتهم بشكل مناسب ولا سيما في تخفيف حدة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان وإرساء قواعد العمل .

-أما الأنظمة القانونية : فتعد صمام الأمان الرئيسي الضامن لحوكمة جديدة للشركات من خلال توفير معايير الإفصاح والشفافية والنزاهة.

-تمثل منظومة معايير وممارسات معاصرة لإستثمار الموارد المتاحة للمنظمات بكفاءة وفعالية عاكسة حالة تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات أصحاب المصالح وتستعمل الآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المنظمة ومشاريعها بشفافية .

-تعمل كمتغير أساس من متغيرات الإدارة الإستراتيجية التي تؤثر في تحديد أغراض المنظمة وتوجهها الإستراتيجي.

-تؤثر في تطوير عمليات التدقيق والمراجعة المالية والإستراتيجية فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل عام بوجود التوجه الإستراتيجي القوي ، تتأكد فاعلية الرقابة والتدقيق الإستراتيجي والمالي عن طريق تقليل التناقض بين ماهو كائن وما ينبغي أن يكون في مصالح الأطراف كافة .

-تقلل حالات الصراع كافة في المنظمة وتزيد من حالات الإندماج والتفاعل بين أصحاب المصالح ، عن طريق زيادة فاعلية الإفصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز بشكل يسهم في إستثمار رأس المال الفكري المتاح ،وزيادة مساحة الإبداع التي تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.(عاشور مرزيق، صورية معماري: 2012، 14)

3- خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات نذكر منها ما يلي:

1- **الانضباط Discipline**: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح، و يقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل.

2- **الشفافية Transparence** : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن ترتكز على المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.

3- **الاستقلالية: Independence** و التي تتحقق من خلال :

* وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا.

* وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.

* وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.

4- المساءلة : Accountablite: تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب،(10) إمكان تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين، و تقدم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع إستراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة.

5- المسؤولية Responsabilité: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة و تعني أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة و التي تتضمنها اللوائح و القوانين و أيضا تشجع على التعاون المشترك بينها و بين تلك الأطراف.

6- العدالة Fiâmes: يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة و تعني أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين و تؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين.

7- المسؤولية الاجتماعية :المسؤولية تجاه أصحاب المصالح.

رابعا:أهداف حوكمة الشركات

تهدف الحوكمة إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف وهي :

*تعظيم آداء الشركات.

*وضع الأنظمة الكافية لتجنب أو على الأقل تقليل الغش وتضارب المصالح وجميع التصرفات غير المقبولة ماديا وأخلاقا وإداريا.

*وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها.

*وضع أنظمة يتم بموجها القيام بإدارة الشركة وفقا لهياكل تحدد توزيع كل من الحقوق والمسؤوليات.

*وضع القواعد والإجراءات الكافية والضرورية المتعلقة بيسر العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيقا لاهداف حوكمة الشركات.(عدنان بن حيدر بن درويش: د/ت، 32-33)

كما أن حوكمة الشركات تهدف إلى :

-تحسين الكفاءة الإقتصادية للشركات.

-عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاءه.

-العدالة والشفافية والمعاملة المتساوية والنزيهة بين ذوي المصلحة المشتركة.

-منع إستغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح.

-تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين و الاجانب. (ARMAND WAEEOCK :2002 ,132-133)

المحور الثالث : دور المسؤولية الأجتماعية الأخلاقية في تفعيل حوكمة الشركات

أولا :علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات

*نظرية أصحاب المصالح

أول من عرض نظرية "أصحاب المصالح" و أهميتها في المجالات الإدارية كان (Freeman 1984) . الظاهرة التي ركز عليها (Freeman) في نظرية أصحاب المصالح هي العلاقة بين المؤسسة و البيئة المحيطة بها و كيف تتصرف المؤسسة في ظل تلك البيئة، و ما هي ردة فعلها؟

نظرية"أصحاب المصالح " تركز بشكل أساسي على أنه يجب على المنشآت أن يمتد اهتمامها و تركيزها من حملة أسهم "المساهمين" إلى مجموعات أخرى لها كذلك علاقة بالمؤسسة.

أصحاب المصالح تتضمن العملاء، العاملين، الموردين، و المجتمع بشكل عام.

منذ عشرين عاما ونظرية (Freeman) أو ما يسمى "نظرية أصحاب المصالح" يعتمد عليها في عدد كبير من الأبحاث، CLMENT قام بإجراء بحث لحصر الدروس المستفادة من تطبيق هذه النظرية في أبحاث قطاعات الأعمال، و قام باستعراض أكثر من30 دراسة استخدمت نظرية "أصحاب المصالح" و لخص ما توصلت له تلك الدراسات في مجموعة من النتائج نذكر منها(key,s :1999,317-318) .

– أن المنشآت تواجه ضغوطا متزايدة للاستجابة للأطراف المستفيدة و التي لها علاقة بأعمال المؤسسة. وفي دراسة WADDOCK, BODWELL AND GRAVES حدد الأطراف التي لها علاقة بأعمال المؤسسة والتي تسبب ضغط عليها إلى مجموعة أساسية و مجموعة ثانوية.

فالمجموعة الأساسية تتمثل في حملة الأسهم، العملاء، الموردين، العاملين، أما المجموعة الثانوية فتشمل المنظمات غير الحكومية، النشطاء، المجتمع، و الدولة.

أما النتيجة الثانية فإنه يجب قانونا على المنشآت الاستجابة لمتطلبات الأطراف التي لها علاقة بأعمال المؤسسة.

نتيجة أخرى توصل لها clement و هي أن المدراء التنفيذيين في الشركات يتأثرون بشكل أساسي بآراء و توجيهات رؤسائهم و ينفذون تلك الآراء و التعليمات أكثر من تأثرهم و التزامهم بالمبادئ التي تصدرها المنظمات المهنية التابعين لها.

أما النتيجة الأخيرة فان المؤسسة تستطيع أن تحسن من صورتها من خلال الاستجابة لطلبات "أصحاب المصالح".

من أهم الأسئلة التي تركز عليها النظرية: ما هو هدف المؤسسة؟ و ما هي المسؤوليات التي تواجهها المؤسسة تجاه الأطراف التي لها علاقة بأعمال المؤسسة؟

في أمريكا شركات كثيرة بدأت وطورت أعمالها وبدأت تديرها بالتوافق التام مع نظرية أصحاب العلاقة مع المؤسسة.

قدم collins أمثلة كيف أن مدراء الشركات فهموا بشكل كبير المقصود من نظرية "أصحاب المصالح" و استخدموها لخلق بيئة عمل مثالية. و تكون لدى مدراء تلك الشركات قناعة بأهمية تلك النظرية و أهمية العلاقة مع الأطراف التي لها اهتمام بأعمال الشركات.

أن نظرية أصحاب المصالح أفضل النماذج التي تصف تصرفات وسلوك المؤسسة، وهذا ما أكده key

ثانيا: أصحاب المصالح والمسؤولية الإجتماعية

ظهر جدل كبير في مجال حوكمة المؤسسة وما زال هذا الجدل مستمرا حول من هي الأطراف التي ينبغي أن تستفيد من مكاسب المؤسسة هل هي كل الأطراف المستفيدة (أصحاب المصالح) أم المساهمين أم الزبائن، أولئك الذين يدافعون عن" فكرة أصحاب المصالح" يستمدون آراءهم من البراهين والدلائل التالية:

*خلق القيمة يكون أقوى عندما تتوزع أرباحه، فمثلا المشروع الذي يلبي حاجات موظفيه وترقبات مساهميه له قيمة مضاعفة لأنه يستهدف في وقت واحد مجموعتين من أصحاب المصالح.

*على غرار المساهمين، فإن الأجراء والموردين والممولين يتحملون أيضا نسبة من المخاطرة التي تميز المشاريع فلهم الحق أيضا في اقتسام المكاسب.

من خلال ما سبق عرفنا بأن هناك مدرستان فكريتان محددتان، الأولى أعطت الأهمية إلى تعظيم قيمة المساهمين كسبب من أسباب الوجود، وكخط إرشادي رئيسي لإدارة الشركة، والثانية تعمل على أفضل استغلال وتحسين لقيمة "أصحاب المصالح"، أي أن فكرة وجود الشركة قائمة على تلبية المصالح وطموح كل من يساهم في نجاحها، خاصة أولئك الذين يتأثرون بقوة بنشاطاتها سواء كانوا من مستثمريها، أو موظفيها، أو مزوديها، أو زبائنها أو مجتمعاتها المحلية، ومن خلال هذه الرؤية فإن المسؤولية الشركة هي أكبر من توليد المال فحسب، فعليها توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المشاركين الرئيسيين في عملية خلق القيم وهذا ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

ثالثا:أهمية الحوكمة في تفعيل وتعزيز المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

*وضع قواعد السلوك المهني للعمل بما يتلاءم مع المعايير التي ينبغي أن تنتهجها المؤسسة في تحقيق أهدافها

*إختيار أعضاء مجلس الإدارة والعمال وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

*إتخاذ القرارات بشأن الإختيار والتعويض ، ووضع المعايير المناسبة لآداء أعضاء مجلس الإدارة ومتابعة الموظفين التنفذيين.

*وضع أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات والإشراف عليها مع مراجعة سنوية لها.

*ترسيخ القيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة والعدل مما يضمن نزاهة المعاملات ويعزز سيادة القانون ضد كل أشكال الفساد ،ونشر واسع للمعلومات لجميع الأفراد دون تشويه، خاصة ما يرتبط بكافة أوجه العمل في المؤسسة أوما يتعلق بالدولة أو المجتمع المدني.

*تحسين إدارة المؤسسة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة في تحديد العلاوات والمكافئات على أساس الآداء مما يساعد على تحسين كفاءة إدارة المؤسسة ،وتقوية ثقة الجمهور فيها ، ويسمح بتحسين عوائد الدولة، وهذا بدوره سيؤدي إلى المزيد من فرص العمل ، والتنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

*تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة وبين الفئات الإجتماعية من جهة أخرى ، وإلى الإرتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ، ومساعدة الفئات المهمشة المشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان وإحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون.

*تحسين إستغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الحاجيات المحددة للغاية الإجتماعية ،وتقوية الآليات المحلية و الوطنية لتطوير الأعمال التطوعية.

*بناء رؤية واضحة عن الدور الإجتماعي الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات من حيث الإلتزام بحقوق أصحاب المصالح والإلتزام البيئي.

*تطبيق مبادىء الحوكمة يعطي قناعة للمؤسسات بالدور الحتمي لها بتبني المسؤولية الإجتماعية ، كما تعمل على إقناع كل طرف داخلي أو خارجي بواجبه ومكانته في تحقيق ذلك.

*تعمل الحوكمة على تهيئة المناخ العام الذي يمكن أفراد المؤسسة مهما كان مستواهم الإداري من المساهمة في تحقيق التوازن المسؤول بين الآداء الإقتصادي والإجتماعي في إطار المحافظة على البيئة ، أما على المستوى الخارجي فتسعى لتوطيد العلاقة مع كل طرف من أصحاب المصالح وإقناعه بالمزايا المعنوية والمادية للممارسة المسؤولية الإجتماعية حتى يضمن الدعم لتجسيد الإستراتيجية المعتمدة وإرسائها كثقافة تنظيمية مؤسساتية ومجتمعية .(عزوي محمد: د.ت، 73)

رابعا:مزايا ومنافع تطبيق الحوكمة في مجال المسؤولية الإجتماعية للشركات

إن تطبيق الحوكمة في مجال المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات يسمح لها بوضع التشريعات والقوانين المختلفة الازمة لتطبيقها في هذا المجال ، ما يجعل هذه المؤسسات تحقق العديد من المزايا والمنافع التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

*تحسين قدرة المؤسسة وزيادة قيمتها في المجتمع.

*فرض الرقابة الفعالة على آداء المؤسسة في مجال المسؤولية الإجتماعية وتدعيم المساءلة والمحاسبة بها.

*تعميق ثقافة الإلتزام بالقوانين والمبادىء والمعايير المتفق عليها في مجال المسؤولية الإجتماعية .

*تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد في المجال الإجتماعي الذي تقوم به المؤسسة .

*مراعاة مصالح الأطراف المختلفة المشاركة في المؤسسة والمجتمع والبيئة .

*تطوير آداء المؤسسة في المجال الإجتماعي والتغلب على مشاكلها المختلفة ، وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الإنعكاس الإيجابي على تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية.

*سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب الآداء الإجتماعي للمؤسسة ،وزيادة الثقة ، وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة.(غردي محمد :د.ت، 75)

الخاتمة:

إن حوكمة الشركات ماهو إلا مصطلح يحاول من خلاله المساهمين فرض الرقابة أكثر على الأشخاص الذين يديرون لهم مؤسساتهم وذلك من أجل رفع نسبة الأرباح التي يحققونها ، كما أنها من أهم العمليات الضرورية والازمة لآداء أي مؤسسة لوظائفها بأكمل وجه ، لإنعدام أسلوب حوكمة الشركات يمكن القائمين على الشركة سواء كانوا مجلس إدارة أو مديرين أو موظفين عاديين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والموردين وغيرهم ، لذلك لابد من وجود قواعد ومبادىء لتفعيل دور الحوكمة في مختلف الشركات ، كما أنها تسمح بتحديد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

1- السيجياني، صالح.(2009): المسؤولية الإجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم وإستشراف ،بيروت.

2- عمر عزاوي، سايح بوزيد.(2011) : دور المسؤولية الإجتماعية والبيئية للمؤسسة الإقتصادية في إرساء الثقافة البيئية ، الملتقى الدولي الثاني حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3- مقيطع، حمزة.2011): دور التنمية المستدامة في تحسين الآداء الكلي للمؤسسات، مذكرة ماجستير . علوم التسيير . جامعة فرحات عباس . سطيف.

4- بن حسان، حكيم.(14-15 نوفمبر2016) :دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة الواقع و الرهانات

5- حسين محمد الحمدي، فؤاد.(2003): الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك . مذكرة دكتوراه . جامعة المستنصرية . بغداد.

6-محمد جاد الرب، سيد.(2010/2009): الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال العصرية . دار الكتب المصرية.

7- محمد الحسن، بوبكر.(2014/2013) : دور المسؤولية الإجتماعية في تحسين آداء . شهادة ماستر.

8- فريدة ،ويلية.(2011):دور الميزانية الإجتماعية في تسيير الموارد البشرية . دراسة حالة مؤسسة نفطال . مذكرة ماجستير .قسنطينة،.

9- الرحماني، الزهرة.(2014): تأثير أبعاد المسؤولية الإجتماعية على الآداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الإجار حاسي مسعود. ورقلة . جامعة قاصدي مرباح. ورقلة.

10-عريوة، معاذ.(2012/2011): دور الآداء المتوازن في قياس وتقييم الآداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية . مذكرة ماجستير . جامعة فرحات عباس.

12-ميسون ،عبد القادر.(2009) :التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية وبعض التغييرات. شهادة الماجستير. تخصص علم النفس .جامعة غزة.

13- محسن الغالي، طاهر، صالح العامري.(2005):المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الإدارة ،(ط.1). دار وائل . الأردن.

14-عبد الرزاق، مولاي لخضر، حسين شيني.(2011): أثر تبني المسؤولية على الآداء المالي للمؤسسات . الملتقى الدولي الثاني حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات.جامعة قاصدي مرباح .ورقلة.

15-Marie.j(2009). La responabilite sociale des entreprises .http://www.acifrance.com/web.p02.

16-عبد الوهاب، نصر علي ،شحاتة السيد شحاتة.(2007): مراجعة الحسابات وحوكمةالشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية .مصر: الدار الجامعية.

17-Jaques renard ,(2007)the orie et partiques de l'audit interne, edition d'organization,6eme edtion, paris.

18-محمد ،مصطفى سليمان.(2006): حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري (ط.1) .الإسكندرية : الدار الجامعية

19-محسن، أحمد خضيري.(2005) : حوكمة الشركات ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة.

20- هواري، معراج ، جديدي، آدم.(6-7ماي 2012) : نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية . ملتقى وطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري . جامعة بسكرة .الجزائر.

21-بن ثابت، جلال، عبدي، نعيمة.(09 ديسمبر 2010) :الحوكمة في المصارف الإسلامية ،يوم دراسي حول التمويل الإسلامي – واقع وتحديات .الأغواط . الجزائر.

22-عبد سعد ، المطبري .(2004):مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة . دار المريخ . المملكة العربية السعودية.

24-thierry wideman goiran et frèdèric perier et francois.(2003) l'epineux , dèveloppement durable et gouvernement ,d'entreprise :un dailoque, prometteur. èdition. paris

25- عاشورن مزريق، صورية ،معماري.(6-7ماي 2012): حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي –الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. جامعة محمد خيضر . بسكرة

26-أعمي، حسين الدوغجي.(د.ت): بحث حول حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية . جامعة بغداد . كلية الإدارة والإقتصاد . قسم المحاسبة .

27-عدنان، بن حيدر بن درويش.(د.ت): حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة.

28-Armand vaeeock,s,Abodwell,c,and graves,s.b,responsibility (2002) :the new business imperative Academy of management executive.

29-Key,s,toward Anew theory the firm (1999).: Acritique of stakeliolder theory management decision,1999.

30- غردي، محمد.(سبتمبر 2013) : دور مبادىء واسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية . مجلة الإقتصاد الجديد . العدد 09

كل الحقوق محفوظة